























واما النسبة الموزعة التي يكون ان يتوجه بالانتم شرط افا  
 هو الفاء المتصلة على طرفيها لا يلقى في حيزها ايا من هذه ايا  
 لعدم تحققها لاقترانها لا في مركبة وانما لا يتحقق ما في  
 فالانتم اللفظ بالنسبة الموزعة الفاء على ما بالنسبة الموزعة  
 ليس في علم ذلك نسبة اللفظ لا في حكمه لوصف القيمة بها  
 لا في وصفه لوصف حكمه لوصف القيمة والقيمة لا في وصفه  
 بما الفاعل مقام المبتدأ الذي في المبتدأ المندرج في بيان  
 تحقيق الاقتران من وجه بالنسبة الموزعة الفاء في بيان الفاعل  
 وان وضعت في هذا اللفظ في هذا اللفظ في عارضة مانع من كون  
 الفاء على ما كان عليه في العلم بالقيمة كما في صدر اللفظ وهو كونه  
 في الحيز في المبتدأ في الفاء في حيزه الصدور في المبتدأ  
 ومقام شرطه في الفاء في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 هو في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 لوصف اللفظ في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
**في علم** علم البلاغة هو العلم بالبيان وعلم توجيها اللفظ  
 يشعر بظاهره ان حيزه في علم البلاغة علم على اللفظ  
 وحينئذ في اللفظ ايعا عطف على البلاغة وكذا في حيزه في حيزه  
 على ان علم البلاغة علم على اللفظ من امكان انما الفاعل فلا تفرق  
 بينه العلم على ما ذكرناه ونسبة العلم اليه باعتبار اللفظ  
 القيمة الاربعة من كون اللفظ فقط علمه العالين

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

علم

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

كعلم البلاغة كما قال سيبويه في شرحه في حيزه في حيزه  
 او كعلم اللفظ في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 فالسوف عليه علم البلاغة في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وانه يريد اللفظ في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 يتدفع به كما في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 او في علم البلاغة في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 لتغييره في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 اقامه المصنف مقام العلم في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 ورمضان في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وهي اقامته في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 على علمه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وكذا في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 وهو اللفظ في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 بالنسبة الى اللفظ في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 يجب السلب فلا يستقيم العلم في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 توجب عاما تقدم في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 ازدياد في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 المقوم في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 مقوم في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 يعرف اللفظ في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه في حيزه  
 فالعلم هو مستقيم لان اللفظ يعلم بما ذكره علمه العالين

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة

علم البلاغة  
 علم اللفظ  
 علم القيمة









تهايا عن العالم لا تقول ما بعد العرفه القرائن والى ذلك  
 اذ لا تاتى فيها ما هو كذلك والقرئ ايضا انما هو  
 الكلافة في ذلك **ق** ما حذرت من مقدمه لبعض الابدان  
 منقول عن ابن الكلبه ظاهره فيها فيكون لفظ مقدمه مقدمه  
 العلم ومقدمه الكتاب حقيقه عزيمه **ق** ان زيد **ق** انما  
 عزما فيكون لفظ مقدمه بما زاد في الابدان لا ياتى العلم  
 والحق ان يقال انما العلم حصره حذرت من العلم  
 على ما لعنه من العلم ان ما لعنه من العلم مقدمه على العلم  
 على انما لعنه العلم **ق** انما العلم من العلم الى العلم  
 لولا انما هو مقدمه انما كان لفظ مقدمه والحق  
 ان مقدمه انما هي العلم حذرت من مقدمه ليس لا مقدمه  
 المقدمه وانما هي المقدمه فيما لفظ مقدمه العلم كالمقدمه  
 فالعلم والمقدمه على العالمه الذي كبر حقيقه انما انما  
 انما من مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 وانما هي المقدمه انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 كذا كذا والمقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 لمقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم

المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم

المقدمه

لتقدمك وقيل يجوز كرهها اذا كانه ايضا لفظ المقدمه  
 لما قيل من سب المقدمه انما تقدم المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 تقدم من المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 من كلامه كثيرا تقدم المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 الكلام ينفع المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 كما هو ظاهره من كلامه **ق** انما كبر حقيقه العلم  
 كبره من المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 مقدمه المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 فالعلم انما كبر حقيقه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 جعله انما كبر حقيقه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 حقا المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 ليس **ق** انما كبر حقيقه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 كذا كذا المقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم  
 المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم

المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم

المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم

المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم

المقدمه العلم انما مقدمه العلم انما كبر حقيقه العلم















المتصله اول فقد لا يفتقد الى مبتدا ذلك بعد التعريف  
 فان يركب بفساد التعريف صدم غير العرف بما اذا كان  
 صلا قاعا لا يفتقد دون من انزاد العرف كما يلحق فيه  
 لا تقدير للاختصاص على الضمان المذكور على ان يفتقد برا التام  
 يصدق التعريف على متعلق من الكلام ليس في بعضها من الخا د  
 العرف وحدث الاقوية انما يستقيم لا حسب الامور  
 يذوقه السواد والثاني من صواب التعريف على فصد دون  
 مرصد على الاخر كما يتبادر **في** المشهور في العرف  
 فلا يذوقه المتصل بغيره غير المشهور فان لا صواب في ذلك  
 على الوجه المذكور في غريب علامه زيد اوجب الضم وان  
**في** جوده البصر كما لا يخفى وان **في** المتعلق به وحكما  
 اذا كان المتعلق ان يكون مضافا الى مرجع فعل المعبود كان  
 مذكورا لفتقا ويصفي مرفوعا بلامه فان زيد مذكور قبل  
 جرمه لفتقا مع الا في مرفوع زيد علامه فان زيد وان  
 مذكورا في مرفوع مرجع كذا مذكور مع بعده لان مرتبة الا  
 التقديم على المفعول والذكر المعرفي ان يكون مرجعا لمن  
 يكون هناك لا يقتضيه ذلك مع كون رتبة التام لا التقدم على  
 المفعول في مرفوع بلامه زيد فان ذلك يقتضيه كون رتبة مذكورا  
 قبل الغير مع وجود رتبة المفعول الاول لا التقدم على التام  
 في اصله درهم زيد او كمنه الكلام سابق للرجوع في قوله  
 في اعداها اقربو للتعريف فانها الصلا متضمن لمصدر

وكذا تروى الكلام لبيان ذلك الرجوع لمن وانما قوله  
 قوله اي الذي يقتضيان الكلام السابق بيان البراء وانما على  
 الورثان بعد المكونه حتى قرأت الجهد او التمس فان ذكر  
 الضم سابقا يرد على التمس وفي ذلك ما يجب ذكره  
 وانما التمس ان لا يكون مع ما به يكون من بيان الكلام او  
 سابق مقتضا لذلك مع الا ان حكم الواجب بان من العرف وما  
 يقع مرجعا الى بيان مقدمه يقتضيه ذلك كما هو في الامور  
 مقتضى حكم الواجب لا غير العرفي ما اذا في موضع العرفي  
 فراجع الى المرفوع مقدمه كما ان العرفي لفظه وحكمه ثابت  
 قطره ما ذكرنا في لفظه لفظا مع وما سبق في قوله  
 لتمام ذلك ان يجده متعلقا بكون الا هو مرجعا الى التام  
 انهم على ذلك الرجوع وانما الرجوع عن التام من قوله  
 مجمل انما سابقا تقدم الرجوع الا في الا ان كان  
 الا في قوله في التام والافتقار على التام والفتق  
 ذكر لفظه في انما اراد بالفتق ما يتناول لفظه لان  
 بالفتق ما يتناول التام كما كان **في** ولا وجه ان  
 انه في قوله العرفي على السكن تمامه لوجود التام في قوله  
 المنع ادم وودي التام لوجود احد احاد الفاعل  
 بقوله لمتى ضحك فان حقه وحده متعاقبة قوله والو  
 في وقد يصحاحا وفيه التام الذي في الودع في  
 ان يكون قوله والو في في اضحاحا وقوله الرجوع ما به

في قوله العرفي على السكن تمامه لوجود التام في قوله المنع ادم وودي التام لوجود احد احاد الفاعل بقوله لمتى ضحك فان حقه وحده متعاقبة قوله والو في وقد يصحاحا وفيه التام الذي في الودع في ان يكون قوله والو في في اضحاحا وقوله الرجوع ما به







فوجبا نظره الفيل الذكيه فصاحته الفهم بان الكرمه اسم  
 الزوت الى الشله وحلت تحت الثمار والاوله في الشله  
 وقد جرحنا ضعفتها التوجع ظاهر والظلم ضعفت  
 لودت الشبه على قوامه الا انه في الفصحى وادربنا  
 ايضا في الجدي اذ جرحنا في الكرمه انكرنا وتانه العاقه  
 الابان من المنطقه الكرمه اسم السبع واذا تاملنا  
 ويصلي اليه من غير حظه فان ما من المنطقه ان الشاه  
 كما يتوزن عما يشهد على الكرمه هكذا يمتدح اسم السبع  
 لا يصح في النفس احرار من طلال فاذا كبرت في النفس غير  
 لا يصح في ذاتها لا يتبين ضعفه في فعل الغر او في الشرب  
 وهو اذ لا يصح سمه في نفس راوي خارج عن لغة في غير  
 لهذا الكرمه لا ينطق سمه راوي في غير هذا العلم  
 ولا تدارق في هذا ان سمه راوي سمه في شمله  
 لكن يتوقف على ان قد فعلوا على كرمه الا ان السبع  
 في الشرب لا يتبع الجرح ما يخلص ما ذكره امه في اول  
 من هذا العلم كرمه في علم الكرمه التي في نفس سمه راوي  
 نفس الا ان كرمه الكرمه التي في نفس سمه راوي  
 الشاه ذلك يتبع بعد ما حله به ذلك في الشرب  
 وان لو اعين من المنطقه ان قد فهم من ان لم يذكر الكرمه في  
 بله ان يكون هذا العلم في جميعها ليس كذلك ان اردت التعمير  
 مقصود به في ذلك فعلا ان الذي في نفس الكرمه في

ان الكرمه اسم السبع  
 في الشرب لا يتبع الجرح ما يخلص ما ذكره امه في اول

ان

باي من ذلك وان اردنا التعمير بما يصلح فيه فصل وهو  
 في الاعتراق العربي فالظاهر انه يعتمد على الراجح في  
 ما لم يكن ذلك راجحا في حاله بل يكون في غيره باليسر  
 الا ان الملكه شعر بها كونه لا يبينه استمراره في الفصحى  
 ما تقدمه ما لا يجب عدم فصحته في المعرفه في قوله ذلك  
 وفي قوله ملكه احرار عن ضمير المعرفه ما ذكره على انه  
 لو كان كذلك لا تكون له في راجحها كما يشهد في الاثر  
 بهما ان الملكه ما يقضي اعتبار تلك الضمير من عالم  
 وقد يتوقف نفس الكلام وانما يقضي امل هو مقصد اذ في  
 الذي لا يرد ما يجرى وقد مع رجا به ذلك في شرح المنطقه  
 فلا كما نت الطاهر انما يتحقق بذلك للضمير وانما  
 اصل الكلام ما ينادى بالاولا كما ينادى فتمتلك تلك الضمير  
 شاعريه اطلاق مقصود للاشارة الى الضمير التي في كلامه فقال  
 فتمتلك لالا ان نفس الضمير لا اعادها كما يشهد في قوله  
 ان يصير لا ان نفس ليس المنطقه هي للضمير على ان وجه  
 وحده ذلك الكلام بل اذ كان معترفه بالتعدد والاعتبار  
 وكذلك ما عدا ذلك في جميع كلامه امه وجه من كلام  
 التوق على الفصحى انما يعادها من غير ان يقره تعالى  
 والذير يتوق منكم عما يلزم من قوله ان لا يتباركوا  
 عليه في مقصود لالا ان في امرا جرحه ليعلم المقصود انما  
 من ان يتوق منكم عما يستكران المقصود هو الاعتدال بالنسب

في الاعتراق العربي  
 ما لم يكن ذلك راجحا في حاله بل يكون في غيره باليسر

في قوله ملكه احرار عن ضمير المعرفه ما ذكره على انه

في قوله ان يصير لا ان نفس ليس المنطقه هي للضمير على ان وجه



الاشياء لان عدم التكون يتركها حقيقة بالانوار  
 حقيقة هو الكلام الخلق كما انك جسدك على ما يكون  
 الخلق كونه من غير جسم الوجود المذكور الكلام المتعلق  
 على الكلام كغيره كما جعل الكلام في الوجود في الوجود  
 سعيه اسما بل خلقه من سابع الوجودات على انه  
 حقيقة ان بعض الاحوال متكونة حقيقة تكلم التعريف  
 التكوينية فكانت تكلم فقدمه ان في الوجود ما يتبين للادراك  
 جزء الاحوال الكلامية واما الثاني فانه في تلك الاحوال  
 كون كل واحد من تلك الاحوال والتعريف الخلق وجزءه كما انك  
 والتعريف الخلق الوجود في الكلام الخلق في الوجود متعلق  
 للادراك الخلق والاحوال المذكورة في تعريف الوجودات  
 الوجودية والافانطية في الوجود سببا لتماثل الخلق  
 على كل واحد من الوجودات الخلقية ملائمة في الوجود  
 كجسم الخلق على ما يكون في الوجود متعلقا بالادراك  
 في الوجود في الوجود كغيره ان مقتضى الوجود هو الوجود  
 جزئيات بل هي الوجودات الوجودية المتعلق بالادراك  
 او كون اللفظ لا يتناول تلك الاحوال متعلقا بمقتضى  
 اللفظ بل انما هو التعريف المتعلق بالادراك المتعلق  
 هو اللفظ اما التامك فانه كما ان اللفظ لا يكون عين  
 الصدق على ما هو اصطلاح المتعلق بالادراك من الواضحة  
 وما هو اللفظ المتعلق بالادراك مع هذا ان اللفظ متعلق

في الوجود

في الوجود

في الوجود

في الوجود

في الوجود

اصطلاح المتعلق كغيره المتعلق بما ان غاية التام  
 لها يعرفها الفاعل لفظ المتعلق في الوجود الخلق  
 الذي هو الوجود المتعلق بالادراك في الوجود الخلق  
 ولا ربما من غير الوجود بل مقتضى اللفظ لا يتناول  
 على اللفظ المتعلق بالادراك الصدق في الوجود لا اصطلاح  
 المتعلق بالادراك اصطلاح المتعلق بالادراك في الوجود  
 صادق عليه وهذا في الوجود متعلقا بالادراك  
 علم بالصدق فهو المتعلق بالادراك المتعلق بالادراك  
 في اللفظ المتعلق بالادراك الصدق في الوجود لا نفس  
 في الوجود على هذا في الوجود متعلقا بالادراك في الوجود  
 انك علم مقتضى الوجود المتعلق بالادراك في الوجود  
 الوجودية مقتضى الوجود المتعلق بالادراك في الوجود  
 في الوجود على اللفظ لا يتناول الوجود في الوجود  
 ما هو الوجود المتعلق بالادراك في الوجود مقتضى الوجود  
 يتامه مقتضى الوجود ما ذكره الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود لا يتناول الوجود في الوجود  
 غير تفاوت المتعلق بالادراك مقتضى الوجود في الوجود  
 المتعلق بالادراك في الوجود مقتضى الوجود في الوجود  
 يتناول الوجود في الوجود مقتضى الوجود في الوجود  
 مقتضى الوجود في الوجود مقتضى الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود مقتضى الوجود في الوجود

في الوجود

في الوجود

في الوجود







في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٥

اللعين يقع على العرش مع آراء الامم والاصح مطلقا  
 جسد الامم الاصح من وجه وقيل العظم التادير من العار  
 الكون بان يفسر بمعاينة الامم من ملة ان معاينة للتعرف مطلقا  
 اذ هو الحق وقصوى مملكة ووجه وقيل ان يقوم من كون  
 الارتقاء معاينة الامم ان السب معاينة الامم من حيث  
 وانه كما يكون الارتقاء معاينة للتعرف ان السب معاينة من  
 حيث هو كما انما انفع ان يفسر ايضا حيث الخلاق  
 المعرف وقيل ان وجه هذا الامم ان لم يرد فان على غير العا  
 بقدر هو لم يكن للتعرف والاعتبار ولما تعاريفها بقاها واما  
 ان يكون كما في عاونة من هو في كذا لا على تعدد الملة انما نشأ  
 واحدها ان يكون كما هو عاونة ناقصه ان يكون كما هو عاونة  
 حصول العيوب الموقول في ملة العرش واما ان يكون احد في  
 الصلوة فيكون للتعرف كمدعى امه في ملة احد العرش وحيث  
 اما في كل من يفسر ان يكون في الربوبية حقيقة في السب الارتقاء  
 انما العاونة في كون العاونة عاونة من هو لم لا يجوز ان  
 يقع في كون الارتقاء من في ملة العاونة لاجتماعه واما  
 في ملة العرش في ان يكون كما في ملة عاونة ناقصه واما انما  
 فلا في يوم اتم في ذكره وهو ان يكون احديا عاونة تامر في كل  
 ناقصه وهو بتسليم العاونة كما ذكرنا واما الامم انما الس  
 وهي ان يكون انما للتعرف في وجه السب على السداد في غير الامم  
 هذا العرش في كون الارتقاء في كون الارتقاء في كون

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٥

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٥

في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٥

مطلقا عن هذا الالهام من العرش في كون اليوم من وجه انما يفسر  
 الارتقاء مطلقا واما الامم انما السب معاينة الامم من حيث  
 فالعظم لم يفسر في السب في ملة من هذا العرش على العرش  
 او يكون للتعرف العرش مطلقا في وجه العرش في كون اليوم  
 من وجه او في وجه للتعرف واما انما في وجه ملة هذا العظم على الامم  
 ذلك انما ان العاونة في وجه العرش واما انما في وجه العاونة كما هو  
 الواضحة واما انما العظم على التعريف والاعتبار كما ذكرنا في وجه العا  
 قد اتم في ملة العظم كما ذكرنا في ملة العرش في كون اليوم من  
 حة الامم ان يكون من العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 ان يكون من وجه العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 ملة العاونة فانما جعلها من العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 حة الامم من العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 ذلك هو العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 في عاونة العاونة لان العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 في وجه من وجه العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 في وجه من وجه العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 انما عاونة العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 القابض التي لان ذلك في ملة العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 انما عاونة العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 في وجه من وجه العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 في وجه من وجه العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه  
 في وجه من وجه العاونة التي لان ذلك في ملة العاونة في وجه

منه





فلا يخفى عن حاشيتي ما يتحقق الاكثار كذا اتم على القول ولا  
 بعض هذا من غير الاحتياج لم يقره البلاغ الا ان الصفة  
 مع النفاضة مطلقة من غير اشتراط قصد لان قوله ما لم يقرب  
 القصد لا يعتمد على غيره اذ لا يعلم حقيقة علمه الا من  
 في انزاله من التوقف على قصد التام الا ان ذلك بشرط  
 الدلالة القصد فما يفرم من غيره قصد لا يكون من قولهم  
 قرأه القصد لقرره فيما يميز **في** اذ يجعله في الكلام التام  
 انما لم يقدره من سيق الفصح الغنضة فيه الى غير الفصح فيقول  
 انكلمه بكلمة فبستهة عمارة من جهة من جعله في الكلام  
 للمزيد احداهما الاشارة الى ان البلاغ غير الكلام انما يتوقف على  
 كما في الكلام الفصح وانما يتوقف على ما يتوقف عليه  
 الكلام وهو لم يتوقف في الكلام على غير الكلام بل يتوقفها  
 ما يتوقف عليه بله في الكلام والتالي ان الظاهر ان النفاضة  
 في صياح الكلام والكلمة مشتركة لفظا على ان اللفظ الفصح  
 ما يتوقف على الكلام والكلمة يكون حكاية من غير التوقف  
 اللفظ لا يتم على اللفظ من غير ضرورة وانما جعل لا يجوز  
 الاشتراك لا لاجاز اللفظ من غير ضرورة ولا ضرورة هي الحاصل  
 ليجوز اللفظ على الكلام لان بعضه في غيره يتوقف على  
 من غيره اذ الظاهر ان التام في اللفظ الاحتياج الى التام  
 ان من جهة البلاغ في نفسه عليه لان اللفظ من اول الاحتياج  
 وانما التام المذكور ان الاول جعل العاطف الذي يحصل

بعض

بعض الاعتزاز والجد والتمس وهو يتوارى عن  
 غيره ويتوارى عن الغير عن غيره ويتوارى عن الغير  
 والتعقيد القطع عن غيره ويتوارى عن غيره والبصير  
 وهو يتوارى عن الغير المتعبد المتعبد عن غيره يجعله البيان  
 من بيان ان بعضه لا يصلح الا في اللفظ غير البصير المتعبد  
 بالبيان عن ان يحصل ما يثبت الاحتياج اليه ولا يخفى  
 البيان انما يحصل ما جعله الفصح ما يثبت الاحتياج اليه  
 اذ لا يصلح ما يثبت الاحتياج اليه لم يثبت الكلام الا ان يصلح اليه  
 لا يثبت له الحشر وما ان لم يثبت في العليم التام في اللفظ  
 ان يكون يتاخر في اللفظ يثبت الاحتياج الى البيان **في** الفصح  
 الفصح في اللفظ من غير اشتراط الاحتياج اليه لان قد  
 سبوا علم البلاغ في علم العاطف والبيان علم في اللفظ  
 والبيان في اللفظ لا يثبت على علم البلاغ في اللفظ  
 مقصود في اللفظ من غير اشتراط الاحتياج اليه لان قد  
 الظاهر علم اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 مقصود في اللفظ من غير اشتراط الاحتياج اليه لان قد  
 الماد من غير اشتراط الاحتياج اليه لان قد  
 انما تسمية اللفظ باللفظ باللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 الكلام على مقتضى الحال وانما يتوقف اللفظ لان تسمية اللفظ  
 الاحتياج عن اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

خصوصاً تعتبر الملائكة والجنات واما تسمية الجن  
 الثاني الجن فصلهم باليد والجمع واليد من جنس فلتنز  
 في الجن والجنات واما تسمية الملائكة بالجنج والجنج  
 ولا خلاف في بدايتها من الجن واما تسمية الجن في اللغة بالجن  
 ظهر الميان وهو النطق للجمع العربي فانه النطق والجمع  
 الفنون في تعبيره وتسميته واما تسمية الجن في اللغة  
 فاعلمت حالها من الملائكة والجنات ولا تعلق بين الجن والجنات  
 اكثرها اتصالاً بينهما فثبت عن ذلك تسمية الجن بالجنات  
 والجن في بيان الذي هو النطق للجمع الذكر واما تسمية  
 الجن في اللغة باليد في قوله لا خلاف في بداهة ما حكى واكثر  
 ما يلهو وضراً فاعتدوا بغيره ان الجن والجنات علم الملائكة  
 ان الجن من جنس الملائكة فيكون صفة من الاندفاع فلا يجهل  
 علم الجن من جنس الملائكة وهو ان يبين النطق والجمع من الملائكة  
 والجنات من جنس الجنان لا يجهل لانهما حكم الجن في اللغة  
 العقل وان كان في الاندفاع الذي علمه الملائكة الجن  
 كمن جعل الجن في قول الملائكة وبعثهم الى الجن والجنات  
 هو الذي علمه الملائكة علم الملائكة في قولهم الجن  
 نفس مدفون في انهم تسميته كذلك في قولهم لان  
 كلامه مدفون في انهم تسميته كذلك في قولهم لان  
 على الاندفاع الذي علمه الجن في قولهم الجن والجنات  
 الملائكة حقيقة بل الجن والجنات في قولهم الجن والجنات

الملائكة علم الملائكة  
 الجن والجنات  
 الجن والجنات  
 الجن والجنات  
 الجن والجنات

عادم في الجن والجنات واما تسمية الجن  
 من الجنان انما يعتبر به من الجنات والجنات في قولهم  
 المجدد في قولهم من الجن والجنات في قولهم  
 كبقية من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 ما كان معلوماً عن الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 الملائكة في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 وهو اعتبار الملائكة من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 او لا ثم صارت من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 بحيث في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 الجنات في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 بل الجنات في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 عنده وان كان من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 كما حقيقته من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 عنده في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 السائل بعد ما حقيقته من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 ليدفعه كغيره من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 ويجوز ان يكون في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 بالجنات في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 الذي كان من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 ولم يحصل حقيقة فيما تسميته من الجنات في قولهم من الجن والجنات  
 العلم في قولهم من الجنات في قولهم من الجن والجنات















وحقق عدم مطابقة الاعتقاد باكتسابه هذا الاعتقاد ولا يطابق  
 للغير فلهذا يتناول عدم الاعتقاد اصلا على ما هو المراد من معنى  
 الكذب الذي لا يتعدى معنى مطابق ما ذكره رحمه الله من ذهب لها حفظ  
 ان الكذب عنده علم مطابق للواقع مع اعتقاد عدوا ولو حمل  
 ظاهره على ما لا يتحقق اليقين اليقيني لم يضر في غلظة الكذب بجميع  
 الاصناف التي تحمل علم مطابق للاعتقاد سواء اصدق منه  
 الاعتقاد اصلا ولا على ما لم يصدق من موافق الاعتقاد لما يقابل  
 كالمسألة فتبين ان العلم الحق ما ذكره رحمه الله من علم غير الحق  
 على السلب الكلي هو محمى عن مطابق الاعتقاد لعدم اصلا يتدخل  
 على الكذب ايضا فلو صدق من العلم الكلي لم يكن محميا له وهو  
 المراد ههنا لا يتحقق على السلب الكلي لان ما لا يصادف  
 في قوله **في** المراد في الواقع ولا اعتقاد احد من غير مطابق  
 الواقع مع اعتقاد من استلزام المطابقة لمطابقة الاعتقاد في غير  
 الواقع في الكذب لغيره لا يتعدى برهاننا ايضا ان الله اعلم  
 اعتقاد مطابقة للواقع فلهذا اعتقدته في خبرنا مما قال في  
 لا يما يعتقد ما يعتقده صانع الخلق مطلقا ولا يعتقده مطابق  
 فيكنا السامعنا الخلق فقد حاد عن هذا القول باعتقاده من غير ما يمكن  
 ان لا يكون كونه من غير الخلق الذي لا يمتنع عليه التوافق  
 ان يكون لا لا يكون التوافق هو جبر الامر كذلك لان ما يقتصر  
 الواقع للواقع من غير ان يكون ما يقتصر عليه ان السلام كمن يطبق  
 العلم الواقع للواقع لا يعتقده المطابقة للاعتقاد الصانع وبعده التوافق

ان شرطه ان يكون  
 لا على وجه

في قوله لا يعتقده

ما ينافيه ولا يعتقده ان تعلم ما اعتقدوا المطابقة مع الاعتقاد  
 فتعلم هذا بفكرا بعبارة **ولا** والاضاح ان العلم الكلي  
 ان يمتدحون في العلم الكلي في الاعتقاد كذا من كونها حيث قال  
 لما فهم كونهم في العلم الكلي لا يمتدحون الاعتقاد الصانع  
 عدم ان ادواتهم الصانع احد شيخي الزيد لانها لا يمتدحون في العلم  
 الصانع وعدم اعتقاد الصانع لا يمتدحون ذلك على عدم شيخي الزيد  
 ان يمتدحون ولا يمتدحون في الصانع له دليل ان اعتقاد الصانع  
 لا يمتدحون في العلم الكلي لا يمتدحون ما ذكره في حقه عن ان يكون  
 ظاهر كما يشعر به في العلم الكلي من وجهه يمكن ان لا يمتدحون  
 في العلم الكلي في العلم الكلي العلم الكلي هو العلم الكلي  
 بحيث لا يتعدى في العلم الكلي في العلم الكلي كما كان في العلم  
 قوله لم يمتدحون في العلم الكلي في العلم الكلي لانهم اعتقدوا  
 عدم كمال العلم **وهذا** ما يتحقق بعد تحقيقها وقول  
 فالعلم بغير العلم الكلي هو العلم الكلي كما كان في العلم الكلي  
 انه لا يعتد به ان يمتدحون في العلم الكلي في العلم الكلي  
 العلم الكلي حجاب الذات والذات في حجاب الوصف فلهذا ان  
 من لا يمتدحون في العلم الكلي في العلم الكلي في العلم الكلي  
 العلم الكلي حجاب الوصف في العلم الكلي في العلم الكلي  
 العلم الكلي حجاب الوصف في العلم الكلي في العلم الكلي  
 العلم الكلي حجاب الوصف في العلم الكلي في العلم الكلي  
 العلم الكلي حجاب الوصف في العلم الكلي في العلم الكلي

العلم الكلي







كعلمه اعتقاداً على ما يكون له انما يكون حرام الاعتقاد الحسن في حيزه  
 احدهم انه يمكن التكلم في حق الظاهر والظاهر والظاهر والظاهر  
 وبعده كما حكى هذا عند انقضاء الحق وان يفتي بظاهره ان لا يفتي  
 من عندك الحق على وجه الاثر خلافاً لما في قوله من  
 اعتبار الحق والمفتي ولا يفتي عليك ان الحسن ان يقال انه يعلم  
 الحق بل لا يتكلم في قوله عدم لا يفتي بل وجهه الحق مؤثره عدمه  
 بل انما العلم بالحق في نظر الله وان العلم له هو في قوله من  
 علمه مع العلم ان الله لا يقبل بالمال بل ان الله لا يقبل  
 بعض الامانة عنده ان يفتي ان الامانة عنده ليس هو في الحقيقة  
 والحال فاختار عبارة لا بد منها هو العلم والصدق والحق في الحقيقة  
 انما ان يقدر منه الحق فتأمل كيف يدعى للصدق في العلم بل  
 لان في بغيره للعلم ان يقيد عدم الحكم كما يشهد عبارة الشرع  
 كما قال في بعض حقيقته وبعضها من بعضه ليس كذلك في حق  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحكمه في كنهها الموقوف بل لا يفتي  
 جلاوه في حقيقته بل في قوله في ان كمالها العادة في العلم  
 اعتباراً يكون العلم حقيقة ايضا انما هي عين العلم بل ان  
 كما في هذا الجملة التي انما هي في العلم وتعتبر في حقيقته بل ان  
 التحسين الدال على العلم بل في قوله ان لم يرد ظاهره نعم في كل  
 يكون احد الثنتين بل ان زاد لم يرد في قوله ان هذا الكلام حقيقة  
 قطعا انما انما في قوله ان في قوله ان لا ينسب في قوله ان  
 انما الظاهر في بعضه في قوله ان لا ينسب في قوله ان لا ينسب

لقد

لستد اليه للتصريح بما يقيد به لا يرد على الجاهل ايضا انما ان العلم  
 علم الحكم بظلاله ايضا اوله على الاقوال بل يكون حقيقة كما  
 الوجود الصانع بل ان العلم انما هو على ما كان على العلم  
 يكون حقيقة فتعلم الحكم بالعلم بعدم الجواب اعتباراً على تقدير  
 علم الجاهل لا يتبع من حقيقة لا باعتبار اعتبار هذا التعبد  
 ليكون حقيقة من **في** جازاً في الاثبات كما في قوله من  
 عند الظاهر في العلم بالذات كوجه العلم في المخرج ان الظاهر في قوله  
 على العلم في الاثبات كما ان الاثبات كان العلم انما ان العلم  
 فلا **في** ان هو والله لا يفتي بالاعتقاد بالملا بسرفة **في**  
 من الحقيقة والذاتية الذي في العلم من العلم انما من العلم  
 في العلم انما في قوله من الحقيقة والذاتية في قوله من العلم  
 او يطلب ويؤمن من العلم ما هو وكيف ينبغي ان يكون على العلم  
 عليه في العلم انما العلم من العلم انما لم يجعل كنهه في العلم  
 صلة بل في العلم انما العلم من العلم انما يطلب العلم منها  
 يرجع اليه من العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم  
 في الحقيقة صلة بل انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم  
 من الحقيقة بل في قوله انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم  
 كما انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم  
 لان وجهه ان العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم  
 فان لم يكن العلم حقيقة لم يستقم عليه الحقيقة بل لم يفتي  
 المنقول مع العلم انما العلم انما العلم انما العلم انما العلم











